مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

ملف حول

نقد بيداغوجية الادماج
التربية والقيم

العدد الثامن والأربعون - يوليوز 2011

الحق في مدرسة عمومية بمواصفات الجودة

في سياق خصوصية اللحظة التاريخية التي يعيشها المغرب حاليا، والتي تتميز بالانخراط في نقاش سياسي عمومي في أفق إعداد دستور جديد للبلاد، نرى أنه ينبغي للحوار السياسي المفضي للإصلاحات الدستورية أن يمتد ليلامس القضايا المجتمعية الأكثر تأثيرا، ليس في حاضرنا فقط، بل في مستقبل الأجيال الناشئة ومستقبل المغرب برمته. ويأتي في صدارة هذه القضايا طرح الأسئلة الشائكة المرتبطة بالوضعية المأزومة التي تعيشها المدرسة العمومية حاليا في المغرب. فاعتبارا لكون هذه المؤسسة هي في حد ذاتها مشروع مجتمعي بامتياز؛ واعتبارا أيضا للظرفية الحالية التي تتميز بعدم التجاوب مع الإصلاحات التي تم مباشرتها مؤخرا، مما جعلها تعاني من انسداد حقيقي؛ فقد آن الأوان لحلحلة هذا الوضع غير الطبيعي. وذلك بالعمل على اعتبار مؤسسة المدرسة العمومية أفقا للتفكير في مغرب اليوم، وصولا لإعادة الاعتبار لها والثقة فيها، وجعل الارتقاء بها شأنا يهم الجميع أفقيا وعموديا، وأن نفكر في ما يمكن للإصلاحات الدستورية أو لما سيترتب عليها، أن تقدمه من آفاق لتجاوز وضعية الانسداد الحالية التي تعاني منها مشاريع الارتقاء بها.

وإذا كان الحق في التربية والتعليم من حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية وفي القوانين الوطنية وفي مقدمتها الدستور المغربي، فإن هذا الحق أصبح يحتاج لكي يتم تفعيله إلى مجموعة من الحقوق الأخرى، من جملتها على وجه الخصوص، الحق في مدرسة عمومية مغربية بمواصفات الجودة. وذلك لما سيتيحه هذا الحق من التزام فعلي للدولة وللمجتمع والفاعلين بإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية والثقة فيها والحفاظ عليها وحمايتها

من مسلسل تفريغها من خدماتها ونقلها خارجا عنها، والارتقاء بها لمراتب الجودة العالية. إن من شأن ذلك أن يعطي مرجعية جديدة ونفسا جديدا لجهود إصلاح الاختلالات البنيوية والوظيفة في المدرسة، خصوصا بعد مرور حوالي12 سنة على صدور المرجعية الأولى للإصلاح، وهي الميثاق الوطني للتربية والتكوين. ومما لاشك فيه أنه سوف يتلو هذه الخطوة وضع آليات وسيناريوهات، ينخرط فيها الجميع بإرادات ونوايا صادقة، للارتقاء بالمدرسة العمومية، وتفعيل مشاريع الإصلاح في مأمن عن أشكال المقاومات (من داخل النظام وخارجه)، التي تعمل حاليا على إجهاض كل محاولات تغيير الوضع القائم.

لم تبدأ معالم الأزمة إلا في أواسط الثمانينات، حيث بدأت سلسلة التراجعات، بعد تقلص الدور الاستراتيجي للمدرسة، وتبلور سياسات اتسمت على الخصوص بالتردد وعدم الاستقرار؛ تجلت في إجهاض عدد من الإصلاحات قبل اكتمالها، أو تنفيذ بعض مكوناتها بشكل انتقائي أو مرتجل. كما كانت المدرسة العمومية، أيضا، ضحية احتقانات وتقاطبات سياسوية، كانت تتجاهل أن المدرسة هي مؤسسة للتكوين أولا وقبل كل شيء.

و في هذا السياق بدأت تظهر معالم أزمة هوية المدرسة العمومية المغربية، تمثل ذلك في عجزها عن تحقيق أهداف التعميم والدمقرطة وتكافؤ الفرص؛ وعدم تمكنها من مسايرة التحولات والمستجدات البيداغوجية؛ وبطئها الملاحظ في مسايرة الإيقاع المطلوب للتطوير. وهو ما انعكس على تلبية الانتظارات والطموحات الشعبية، مما حتم مسلسل المخرجات الضعيفة للتعليم. وبالفعل فقد عانت المدرسة من تعثر في الانتقال من مؤسسة وطنية استجابت لحاجيات مرحلة الاستقلال، إلى مؤسسة حديثة تلتزم بمعايير الجودة والحكامة تحقيقا للتنمية. وهكذا تعطلت القدرة على التجديد المنشود والمنتظم في المدرسة العمومية، بفعل تراكم الاختلالات العمودية والأفقية قي المنظومة التعليمية.

و قد ساهمت التقارير الوطنية والدولية خلال عشرية الإصلاح الأخيرة في تشخيص اكراهات واختلالات المنظومة بدءا من تقرير اللجنة الخاصة للتربية والتكوين وتقرير مغرب الخمسينية وتقارير البنك الدولي المتوالية. أما تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008 فقد قام بتشريح آفات منظومة التعليم وشخصها في: الانقطاع الدراسي المبكر؛ وارتفاع نسبة التكرار؛ خصوصا في السنوات الأخيرة من السلك التعليمي؛ وتدني التحصيل الدراسي في الكفايات القاعدية؛ والفشل في زرع قيم المواطنة؛ وعدم ملاءمة النظام التعليمي لحاجات سوق الشغل. وهو تشخيص مهد الطريق لمحاولة إعطاء نفس جديد للمدرسة العمومية، عن طريق إيجاد حلول عملية لتلك الاختلالات في المخطط الاستعجالي2012/2009، والذي يصعب حاليا إعطاء تقييم مرحلي لمدى التقدم في انجازه.

و لعل من بين الاختلالات التي طفت على السطح، وانضافت إلى الاكراهات البنيوية التقليدية، معيقة لمسار إصلاح المدرسة في عشرية التربية والتكوين وما بعدها هي الاختلالات المهنية التي ارتبطت بتمثلات الفاعلين التربويين التي بقيت حبيسة «أبيتوس» بيداغوجي، تعودوا عليه قبل صدور الميثاق الوطني. وقد تعمقت هذه الفجوة بسبب غياب أي إستراتيجية للتكوين الأساسي والمستمر وأي تحفيز للتنمية المهنية. إن الفاعل التربوي هو، في الحقيقة، من يصنع التغيير المعرفي والقيمي والسلوكي لدى المتعلمين، فكيف يستطيع هذا الفاعل أن ينخرط في مسلسل إصلاح بيداغوجي عميق دون أن يعاد تكوينه وتأهيله لذلك من جهة، وللتلاؤم مع النموذج البيداغوجي المقترح عليه من جهة أخرى؟

لقد تزامنت هذه الفجوة في التكوين والتأهيل التي ميزت هذه العشرية مع توسع نسبي للتعليم الخصوصي؛ وهو ما لم يكن مهيئا له بطاقاته الذاتية، خصوصا ما يتعلق بالتأطير البيداغوجي، وهو ما تطلب « الاستعانة» بخدمات الفاعلين من التعليم العمومي. لكن العديد من الظواهر السلبية رافقت هذه التجربة التي ينبغي إعادة النظر فيها، لأنها تشكل استنزافا للمدرسة العمومية، التي تخضع يوميا لترحيل خدماتها خارجها، إما لفائدة التعليم الخصوصي أو في شكل تسليع المعرفة المدرسية وتسويقها عبر «بيع» الدروس الخصوصية في البيوت وغيرها. فهل من الإنصاف أن نحكم على فشل المدرسة العمومية في الوقت الذي نقف فيه شهودا على عملية إفراغها من جوهر عملها، لفائدة قطاعات كان يفترض أن تكون شريكا وليس منافسا لها؟

يمكن القول إن جل الأنظمة التعليمية العمومية في العالم قد تعرضت في العقود الأخيرة لتراجع في أدائها وفي مردوديتها الداخلية والخارجية، لكنها لم تصل لحد فقدان الثقة في مؤسستها المدرسية، كما أصبح يتراءى في المغرب حاليا. إذ انه من المثير أن المدرسة العمومية أصبحت تقرن في المخيال الشعبي في المغرب بالفشل، وبالتالي تكون محط سخرية! في حين أن الصورة ليست مأساوية إلى هذا الحد. فرغم تراكم الاختلالات البنيوية والوظيفية لا تزال المدرسة العمومية في المغرب، هي المؤسسة التي تعيد إنتاج المشترك العام في الثقافة المغربية ولا زالت تساهم في إنتاج نخب جديدة.

إن من الإنصاف والموضوعية أن نعمل على إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية والعمل على إعادة الروح إليها بالثقة في امكانياتها وطاقاتها وتقوية جاذبيتها المفقودة واستعادة أدوارها المغتالة. إن المدرسة اليوم هي في أمس الحاجة إلى دعم فعلي يمكنها من الارتقاء بأدائها، والتقليص من عبء المشاكل التي تعترض سبيلها، وخصوصا تلك التي تتجاوز مسؤوليتها، وفي نفس الوقت تلعب أدوارا معيقة لأدائها. إن شأن المدرسة العمومية يهم كل مكونات المجتمع

وقواه الفاعلة التي عليها الانخراط في تعبئة شاملة، يحركها تعاقد وطني لتجديد الثقة في مدرسة عمومية للجميع. ويقتضي ذلك وجود اصطفاف استراتيجي صادق وراء المدرسة العمومية النابع من الاقتناع بحقيقة مفادها أنه لا يمكن إصلاح أي قطاع في المجتمع إذا ظلت المدرسة العمومية على حالها. كما لا يمكن للمجتمع الذي ينعى مدرسته ويترحم عليها كل يوم، أن يتقدم في مسار التنمية لسبب بسيط، هو أن البشرية لم تخلق بعد بديلا آخر للمدرسة العمومية، ذات القيم النبيلة المبنية على تكافؤ الفرص.

لابد إذن - ونحن في سياق إعداد الدستور الجديد - من تعزيز وتقوية التوافق الذي جعل من الشأن التعليمي أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية. خصوصا بعد أن أصبح واضحا الآن أن معالجة أعطاب الأداء، وبلورة الأجوبة الشافية بشأن الأسئلة الكبرى التي يطرحها النهوض بالمدرسة، لن يتم إلا بتنظيم نقاش عمومي وطني حول المدرسة؛ والحوار حول سبل التعاقد من أجل إعادة الثقة لها، عبر تنظيم تعبئة وطنية شاملة حول المدرسة العمومية؛ واعتماد المقاربة التشاركية بين كل الفاعلين والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني. ومن المهام المستعجلة هنا وضع إستراتيجية مندمجة للمرافعة لتقوية الموقع التفاوضي للمدرسة العمومية وتحسين صورتها ووضعها الاعتباري في المجتمع. إن رهانات إصلاح المدرسة ليست فقط رهانات بيداغوجية وتعليمية، بل هي أيضا رهانات سياسية ومجتمعية. لذلك نرى أنه ينبغي إعطاء هذه المداخل الإصلاحية ما تستحق من أهمية، وعلى رأسها ترسيخ الحق في مدرسة عمومية بمواصفات الجودة، وذلك نظرا لأن ذلك يمثل الوسيلة الوحيدة المتبقية للكف عن نعيها، والانتقال إلى مفهوم جديد لمدرسة عمومية حاملة لمشروع تربوي حداثي وديمقراطي.

عبد الله الخياري